الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.17

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**

**الدورة الرابعة والستون**

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

## مشروع تقرير

*المقرر*: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

**إضافة**

## المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

*(البند 3 (أ))*

### البرنامج 17
### التنمية الاقتصادية في أوروبا

1 – نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في 17 أيار/مايو 2024، في البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.20)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

**المناقشة**

2 – أعربت الوفود عن تقديرها لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك لعرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2023، وكررت الإعراب عن دعمها لعمل اللجنة.

210624 190624 24-09197 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يولي أهمية كبيرة للدور الذي ما فتئت اللجنة تضطلع به في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب بلدان منطقة اللجنة، بينما تساعد تلك البلدان بخبرتها وتتيح لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة المهتمين منبرا مفيدا جدا للحوار. وأثنى الوفد أيضا على اللجنة لمشاركتها في وضع الإطار القانوني للقواعد والمعايير وفي تيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة.

4 - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأنه يتعين على اللجنة أن تعمل في بيئة محددة اتسمت في السنوات الأخيرة بالنزاعات التي أثرت تأثيرا خطيرا على معظم بلدان المنطقة وعلى جميع جوانب عمل اللجنة. وأشار الوفد إلى أن هذه البيئة، علاوة على عدم كفاية التمويل، قد طرحا تحديات أمام اللجنة، وهنَّأ اللجنة على تمكُّنها من إيجاد بيئات سياساتية ملائمة تركز عليها تعزيزَها للتعاون الإقليمي، كما هنَّأها على ما أنجزته من عمل ممتاز.

5 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يُعْظِم تعاونه النشط والقائم على النتائج مع اللجنة، وأثنى عليها لإثباتها موثوقيتها كشريك قيِّم في مساعدة حكومة الوفد على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى العقود القليلة الماضية. وأشار الوفد إلى أنه يولي أهمية كبيرة للتعاون الفعال مع اللجنة، الذي يهدف إلى دعم حكومة الوفد في مسعاها التحويلي نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مشيرا إلى أن تعاون الحكومة مع اللجنة يشمل شتى جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز الاقتصاد الأخضر وإدارة البيئة، والنهوض بالابتكار وتيسير التحول الرقمي. وأعرب الوفد عن اعترافه بالدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة في تيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين الدول الأعضاء فيها، وكذلك في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وأعرب عن ارتياحه العام للبرنامج المقترح لعام 2025، الذي حُددت فيه جميع الأبعاد الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولاحظ الوفد مع الارتياح، آخذا في اعتباره التحديات المتعددة المتعلقة بالتدهور البيئي وتغير المناخ، الجهودَ الموجهة نحو تحقيق النتائج في البرنامج الفرعي 1، البيئة، والبرنامج الفرعي 7، الغابات والصناعة الحرجية، وأعرب عن رغبته في المشاركة البنّاءة في المشاورات لتسليط الضوء على التحديات القائمة وللبحث عن حلول. وأخيرا، شدد الوفد على الأهمية الحاسمة لقدرة اللجنة على الصمود في وجه محاولات إساءة استخدام هذا المنبر بهدف تقويض التنمية المستدامة للدول.

6 - وأثار أحد الوفود أسئلة بشأن مستوى تعاون اللجنة مع نظام المنسقين المقيمين، ومدى أهمية التعاون بالنسبة للجنة، وكيف تنظر اللجنة إلى التعاون في عملها اليومي.

7 - ورحب أحد الوفود بالمناقشة التي جرت في اللجنة بشأن ما يلي: التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز الاستجابة الإقليمية للحرب ضد أوكرانيا ودعم اللجنة المستمر لأوكرانيا، ومساءلة وفد لا يتمسك بتلك القيم والمبادئ، وأهمية أن تعكس قيادة اللجنة تلك القيم والأولويات. وأعرب الوفد عن التزام بلده بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأعرب عن تطلعه إلى استمرار الشراكة القائمة مع الدول الأعضاء في اللجنة ومع الدول الأعضاء الأخرى للتعجيل بتحقيق تلك الأهداف، لا سيما في أوكرانيا، ولتعزيز التعاون الإقليمي والسلام والأمن في أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا.

8 - وأعرب الوفد نفسه عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة حكومات الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحكومات دون الوطنية على عقد الاجتماعات والتعاون دعما لتحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، وأشاد بمنتدى رؤساء البلديات الذي ييسّر تبادل المعارف والتعاون بين المدن في جميع أنحاء المنطقة. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده للمناقشات المتعلقة بالنقل في إطار لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة، والتي كان لها أثر إيجابي يتجاوز أوروبا بكثير. وحثَّ الوفد لجنة النقل الداخلي، بالنظر لما لها من أثر عالمي، على أن تتوخى الحذر وألا تشجع مجموعة من اللوائح والاتفاقات الإقليمية على حساب اتفاقات الأمم المتحدة الأخرى. وأشار الوفد إلى أن أي منتدى عالمي حقيقي يتعين عليه أن ينظر إلى ما يتجاوز أي منطقة بعينها لكي يستمد الأفكار المبتكرة، كما يتعين عليه أن يستمع إلى احتياجات الأطراف من مختلف مناطق العالم وأن يعزز التكنولوجيات المتقدمة والابتكار، بغض النظر عن الموقع الجغرافي لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد المتمثلة في سلامة الطرق والمركبات وفي حماية البيئة والاستدامة.

9 - وأعرب أحد الوفود عن التزام بلده بالمساعدة في "أن تُعاد إلى مسارها الصحيح" أهداف التنمية المستدامة، وفي ضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قدرة على تحقيق ما يتمشى مع أولويات بلدان الجنوب، كما رحب بطموحات البرنامج الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأقرَّ الوفد بأن قواعد اللجنة ومعاييرها واتفاقياتها تؤثر تأثيرا مباشرا وإيجابيا على حياة سكان المنطقة، وبأنها اعتُمدت، في كثير من الحالات، في جميع أنحاء العالم باعتبارها من "أفضل الممارسات". وأشار الوفد إلى أنه يولي أهمية كبيرة لمكانة اللجنة بوصفها منبرا للخبراء التقنيين موثوقا به ومؤكَّدا تماما للتعاون بانتظام ووضع نهج مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية الملحة.

10 - وأشار الوفد نفسه إلى أن اللجنة لم تتمكن في عام 2023 من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة ببرنامج اللجنة، حيث رفض أحد الوفود سحب الصياغة التي تطلب حذف الإشارات إلى المؤتمر الوزاري التاسع المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، الذي عقد في نيقوسيا في عام 2022، وبيان نيقوسيا الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (ECE/NICOSIA.CONF/2022/2.Add.1 و ECE/NICOSIA.CONF/2022/2.Add.2). وأعرب الوفد عن تسليمه بوجود أجزاء من برنامج اللجنة لا تتوافق مع الموقف الوطني للوفد وأقرَّ بذلك، ولكنه أشار إلى ضرورة أن تظل اللجنة ضمن اختصاصها التقني. وأعرب الوفد عن التزامه بالعمل بشكل بنّاء مع كل وفد للوفاء بالالتزامات المشتركة والمتعددة التي ينطوي عليها التمسك بقيم الميثاق، وأعرب عن تفاؤله بأن الوفود الأخرى ستفعل الشيء نفسه. وذكر الوفد أنه سيكون من المؤسف أن يُسكت صوت اللجنة بشأن هذا الموضوع الهام وأضاف قائلا إنه يتوقع بشدة أن يُتَّبَع نهج بنّاء في الدورة الحالية. وأكد الوفد التزام بلده بالعمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء فيها لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

11 - وشدد وفد آخر على أنه يعارض معارضة قاطعة إدراج الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري التاسع المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا وبيان نيقوسيا الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن الولايات التشريعية، لأنه لم يُسمَح للوفد بالمشاركة في ذلك المؤتمر ولم تُتَح له الفرصة للمشاركة في إعداد وثائقه الختامية والموافقة عليها، وهو ما اعتبره الوفد انتهاكا للقواعد. وذكر الوفد أن الإعلان الوزاري يتضمن بيانات مسيَّسة غير مقبولة. وأعرب الوفد أيضا عن عدم موافقته على إدراج

القرار 21/2023، بشـــأن تنفيذ آلية الاســـتجابة الســـريعة المعنية بحماية المدافعين عن البيئة بموجب الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشـــأنها والاحتكام إلى القضـــاء في المســـائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، في قائمة ولايات المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي. وذكر الوفد أن القرار لا يُنشِـئ ولاية جديدة، بل يتضـمن فقط طلبا موجها إلى الأمين العام بتخصيص تمويل إضافي من الميزانية العادية لدعم آلية الاستجابة السريعة. وأضاف الوفد قائلا إنه لاحظ مرارا وتكرارا أنه يعتبر هذه الطلبات غير معقولة بسـبب كفاية العدد الحالي من الموظفين القائمين على خدمة اتفاقية آرهوس. ولاحظ الوفد أيضا أن اتفاقية آرهوس هي صك قانوني دولي منفصل وأن معظم المشـاركين فيها من البلدان المتقدمة النمو. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه من غير المنصـف نقل العبء المالي المرتبط بتشـغيل الصـك الذي أنشـأته تلك البلدان إلى جميع الدول الأعضـاء. وعلاوة على ذلك، أشـار الوفد إلى أن مقرر اللجنة (70) A المعنون "الآثار الاقتصـادية والاجتماعية للعدوان الروسـي على أوكرانيا" لا ينبغي اعتباره ولاية من ولايات اللجنة، لأن ذلك القرار قد اتُّخذ بالتصـويت، وهو معادٍ لدولة واحدة معاداة صـريحة من حيث طبيعته ويتناقض مع الولاية التاريخية للجنة المتمثلة في تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات متناسقة لصالح التنمية الاقتصادية والتكامل في منطقة عموم أوروبا. ولاحظ الوفد على نحو منفصل أنه وفقا للفقرة 1 من اختصاصات اللجنة وللمادة 40 من قواعدها وإجراءاتها، لا يجوز للجنة أن تتخذ أي إجراء ضـد أي بلد دون موافقة واتفاق حكومة ذلك البلد؛ ومن ثمَّ أعرب عن إصراره على أم يُحذَف من البرنامج ذكر تلك الوثائق.

12 - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن اللجنة تقوم بدور حاسم في تيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين في منطقة اللجنة من خلال دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030.

13 - وأثنى أحد الوفود على اللجنة لتطويرها ممارسـات هامة في العديد من المجالات، مثل المجال المتعلق بالاقتصاد المستدام، بما في ذلك ميدان النقل والطاقة وميدان التعاون والتكامل الاقتصاديين، وأشار إلى أن هذه مسائل تقع في صميم التعاون في اتحاد بنلوكس، الذي يتولى بلد الوفد رئاسته في عام 2024. وأشار الوفد، إشارة على سبيل التشجيع، إلى أن من شأن أن بعض النتائج الملموسة التي حققتها اللجنة أن تُلهم برنامج عمل اتحاد بنلوكس لعام 2025، أو حتى البرنامج المتعدد السنوات للفترة 2025-2029.

14 - وأقر أحد الوفود بالدور الحاسم الذي تقوم به اللجنة في وضع معايير دولية للتجارة وفي الابتكار التكنولوجي والمسائل البيئية - البيولوجية، وأكد دعمه المستمر لمختلف مبادرات اللجنة. وشدد الوفد على أن البرنامج، على أهميته، لم يُعتمد في عام 2023، كما أعرب الوفد عن أمله في ألا يكون هذا هو الحال في عام 2024، وأكد استعداده للمشاركة البناءة في المناقشات المقبلة، لضمان اعتماد البرنامج.

15 - وتساءلت عدة وفود عن مدى أهمية عقد المؤتمرات بشكل مختلط وبشكل افتراضي بالنسبة لعمل اللجنة مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية وعن مدى فعاليتها في ضمان تقديم اللجنة للخدمات التي أنيطَ بها تقديمها.

16 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، النقل، أعرب وفد إحدى البلدان النامية غير الساحلية عن ترحيبه بصفة خاصة بالخطط الطموحة المبينة في البرنامج الفرعي، وأعرب عن استعداده للتعاون الوثيق مع اللجنة بشأن تنفيذ منجزاته المستهدفة.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، الطاقة المستدامة، أبرز أحد الوفود ما يوليه من اهتمام خاص للبرنامج الفرعي، بالنظر إلى أن الوفد يعتبر الحصول على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وميسورة التكلفة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 20-71، شرطا مسبقا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، طلب الوفد مزيدا من التفاصيل عن الجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة بلدان المنطقة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الانتقال الطاقي، مع مراعاة مفهوم "الانتقال العادل".

18 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان، كرر أحد الوفود الإعراب عن تأييده القوي لمجال واسع من الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي. وأعرب الوفد عن اهتمامه الخاص بالإجراءات التي تتخذها اللجنة بشأن المدن الذكية المستدامة، على النحو المذكور في الفقرتين 20-123 و 20-124، وطلب معلومات إضافية عن مسألة المدن الذكية المستدامة. واستفسر الوفد كذلك عن كيفية تقسيم العمل وعن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وأثنى وفد آخر على العمل الذي أنجزته اللجنة وسلط الضوء على الدروس المستفادة والتغيرات المقررة المتعلقة بالبرنامج الفرعي فيما يتصل بشيخوخة السكان ورحب بها على وجه الخصوص، مشيرا إلى أن شيخوخة السكان ظاهرة عالمية وأن تعزيز تبادل المعلومات بشأن السياسات المتصلة بالشيخوخة أمر هام جدا للدول الأعضاء في تعميم مراعاة الشيخوخة في أثناء التكيف مع التغير الديمغرافي.

**الاستنتاجات والتوصيات**

19 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78 في الخطة البرنامجية للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**